أثر السياسات الاقتصادية الزراعية على حجم الاستثمارات بالقطاع الزراعي المصري

أ.د/ عادل محمد مصطفى أ.د/ علاء الدين مصطفى المنوفى أ.د/ أسامة أحمد البهنساوى
أستاذ الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة جامعة الأزهر
محمد محمود عبد المحسن
طالب دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة الأزهر

مقدمة

استهدفت السياسات الاقتصادية القومية تعبئة الفائض الاقتصادي الزراعى وتجميعه وذلك منذ الستينات من القرن الماضى من أجل توفير النقد الأجنبى من خلال التصدير وتوجيهه لأغراض الاستثمار فى المقتصدات غير الزراعية وبصفة خاصة الصناعة. واتبعت فى ذلك العديد من الأساليب التقليدية التي ألحقت الضرر بالمقتصد الزراعى. ولم توجه في نفس الوقت الاستثمارات التى تتناسب مع حجم المقتصد الزراعى حيث اتسمت بالضآلة بالمقارنة بالاستثمارات فى القطاعات الأخرى .

ويقصد بالتراكم الرأسمالى حجم رأس المال المتكون من داخل قطاع الزراعة عاما بعد عام والذى يمكن استغلاله فى قطاع الزراعة مرة أخري لتنميته ورفع كفاءته. وترجع قلة التراكم الرأسمالى فى الزراعة المصرية إلى عدة أسباب أهمها هو أن الزراعة بطبيعة الحال تنتج مواد أولية خام تعتبر أسعارها منخفضة مقارنة بمنتجات الصناعة أو الخدمات . بمعنى أن القيمة المضافة فى الزراعة تكون منخفضة مقارنة بالصناعة. فإذا أضفنا إلى ذلك صغر حجم الحيازات وارتفاع عدد السكان الزراعيين وبالتالى ارتفاع نسبة الإعالة (عدد السكان ÷ عدد المشتغلين) ، كما أضفنا أيضا انخفاض قيمة المنتجات الزراعية ، سنجد أن الدخول الزراعية الفردية منخفضة مقارنة بالصناعات والخدمات غير الزراعية ، وهذه الدخول المنخفضة عادة لا يتبقى منها الكثير للادخار والتراكم الرأسمالى، ولذلك فان البعض قد يرى إتاحة الفرصة لأفراد من خارج الزراعة للاستثمار فى الزراعة وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإحداث نقلة تكنولوجية وفنية فى الزراعة لتحقيق معدل نمو مرتفع . ولذلك فإنه فى بعض الدول الصناعية كثيرًا ما تحاول الحكومات فى هذه الدول تعويض المزارعين عن طريق الدعم المالى والفنى. ويثار دائما التساؤل عن مدي أهمية هذا الدعم الذى يهدف إلى رفع دخول المزارعين لتتقارب من الدخول فى القطاعات غير الزراعية.

وقد أهتمت خطط التنمية الاقتصادية المصرية بتنمية المناطق الجديدة والتوسع فى استصلاح الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع بمعدل يبلغ حوالي ١٥٠– ٢٠٠ ألف فدان سنوياً وذلك بغرض أحداث التوازن بين معدلات النمو السكانى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لتضييق الفجوة الغذائية التى تزايدت بين الإنتاج والاستهلاك، ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية والاقتصادية الشاملة. ونظرا للتغيرات الهيكلية التى أعقبت تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وما صاحبها من تقليص دور القطاع العام والاتجاه نحو التخصيص ، فإن الدولة تسعي جاهدة إلى تنمية القطاع الزراعى من خلال أربعة محاور هى : التوسع الأفقى من خلال استصلاح الأراضى وتدريب كوادر بشرية قادرة على التنمية الزراعية تحت الظروف الجديدة ، وألا يترك للقطاع الخاص حرية التصرف فى هذه التنمية، بينما يتمثل المحور الثانى فى زيادة الإنتاجية الرأسية من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة وذلك بتطوير التقنيات بشكل مستمر بما يتواءم مع التطور العالمى واحتياجات الأراضى داخل وخارج الوادى، أما المحور الثالث التكثيف المحصولى ويعنى تعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية ، ثم المحور الرابع الذى يتمثل فى إنتاج محاصيل اقتصادية يمكن تصديرها للأسواق العالمية. من ناحية أخرى تتوزع الاستثمارات الزراعية بين القطاعين الخاص والعام ، ويختلف كل منهما من حيث اعتماد الأول بشكل أساسى على دافع الربح ، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على التأثير على هذا النوع من الإستثمار بشكل مباشر.

مشكلة البحث :

تعتبر الاستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فى مصر وخاصة فى القطاع الزراعى، حيث تعد الاستثمارات الزراعية الأداة الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر . فالقطاع الزراعى المصرى يمثل إحدى الركائز الأساسية التى يقوم عليها البنيان الاقتصادى القومى حيث بلغت نسبة الناتج المحلى الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالي حوالى ١٥,٢% كمتوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٣) ، كذلك بلغت نسبة الاستثمارات الزراعية حوالى ٧,٧% من إجمالي الاستثمارات القومية المحلية خلال متوسط نفس الفترة ، الأمر الذى يوضح انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية على الرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص من خلال تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى لخلق طاقة إستثمارية جديدة تقوم بمشروعات إنتاجية زراعية تساهم فى تنويع القاعدة الإنتاجية للبنيان الاقتصادى القومى . كما يتضح من ذلك انخفاض مخصصات الاستثمار فى قطاع الزراعة بما لا يتناسب مع دوره فى إحداث التنمية الاقتصادية.

هدف البحث :

دراسة وضع الاستثمارات الزراعية والوقوف على السبل الكفيلة بتعديل اتجاهات السياسة الاستثمارية الزراعية المصرية نحو زيادة مساهمة الاستثمارات الزراعية فى تحقيق التنمية فى القطاع الزراعى .

نتائج البحث ومناقشتها

أولا – تطور إجمالي الاستثمارات القومية والاستثمارات الزراعية فى مصر :

مع بداية الألفية الثالثة أولت مصر اهتماما متزايدا لسياسات وتشريعات الإستثمار على وجه العموم والإستثمار الزراعى على وجه الخصوص ، حيث تم التركيز على مراجعة إجراءات وتشريعات الإستثمار وتعديلها لتكون أكثر جاذبية ، كما استهدفت هذه السياسات تبسيط الإجراءات خاصة المتعلقة منها بالتعامل مع العالم الخارجى فى مجال التجارة وتدفق رؤوس الأموال وخروجها مصحوبة بعوائدها ، وكذلك شملت تنظيم وتطوير الجهاز المصرفى وتحديث آليات عمله وتطوير خدماته المصرفية، هذا إلى جانب تطوير إجراءات سوق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمارات. كما أدخلت الحكومة مؤخرا تعديلا جوهريا فى قانون ضرائب الدخل وتبسيط إجراءات التحصيل الضريبى ، واتخاذ إجراءات فعالة فى مجال بناء الثقة بين الجهاز الضريبى والممولين من المستثمرين ورجال الأعمال. وقد أدت هذه التطورات فى جملتها إلى إحداث تحسن ملموس فى مناخ الاستثمار على وجه العموم، إذ كانت الأنشطة الزراعية وفى مقدمتها الأنشطة المتعلقة باستصلاح الأراضى فى مقدمة الأنشطة المعفية ضريبيا، كما كانت الصادرات الزراعية على رأس قائمة السلع التى تلقت المساعدات المالية والمساهمة فى مصروفات تسويقها الخارجى، وذلك عن طريق تخفيض نفقات وتكاليف الشحن الدولى ، ومصروفات الترويج لها فى الأسواق الخارجية . إلا أنه رغم كل هذه الإيجابيات فى مناخ الإستثمار الزراعى فما زالت هناك بعض القيود والمشاكل العالقة التى تضعف من الأثر الإيجابى لإصدار هذه التشريعات والقوانين. من ناحية أخرى تتوزع الاستثمارات الزراعية بين القطاعين الخاص والعام ، ويختلف كل منهما من حيث اعتماد الأول بشكل أساسى على دافع الربح ، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على التأثير على هذا النوع من الإستثمار بشكل مباشر ، إذ يقتصر دور الحكومة على وضع السياسات التى تهدف إلى التأثير بشكل غير مباشرعلى المؤسسات الإنتاجية الخاصة لتحقيق أهداف التنمية ، وبالطريقة التى تساعد على المحافظة على المستوى العام للأسعار ، وإن كان هذا الدور الحكومى – والذى يعد من الأسس الرئيسية التى يتم من خلالها ضبط آليات السوق الحر _ لم يفعل بالشكل المتوقع رغم مرور سنوات طويلة على تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى وتحرير السوق، وهو ما انعكس سلبا على حركة الأسعار فى السنوات الأخيرة، ومازالت جوانب النشاط المتعلقة بالاستثمار تخضع

بالكامل وبشكل مباشر لسيطرة الدولة، ولهذا فإن هذا النوع من الاستثمار يوجه بشكل أساسى لتعويض أو سد أى عجز فى الانفاق الاستثمارى فى بعض المجالات .وبدراسة تطور كل من الاستثمارات الزراعية للقطاع العام والاستثمارات الزراعية للقطاع الخاص، وإجمالي الاستثمارات القومية خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣)، والموضحة بالجدول رقم (١) ، واتجاهاتها العامة الموضحة بالجدول رقم (٢) أوضحت نتائج التحليل ما يلى :

١- الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠١٣) قد بلغت أدناها فى عام ٢٠١١ بحوالى ٧١٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٩,٨ % فقط من إجمالي الاستثمارات الزراعية ، بينما بلغت حدها الأقصى عام ١٩٩٨ بحوالى ٤٣٥١,٣ مليون جنيه تمثل حوالى ٥٣,٣% من الاستثمارات الزراعية، كما توضح المعادلة رقم (١) من الجدول رقم (٢) أن الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام قد أتخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ٩٤,٦مليون جنيه تمثل حوالى ٣,٣% من متوسط الاستثمارات الزراعية بالقطاع العام الذى بلغ حوالى ٢٨٨٤,٤ مليون جنيه خلال هذه الفترة.

٢- الاستثمارات الزراعية فى القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) بلغت أدناها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ١٥١٨ مليون جنيه تمثل حوالى ٤٤,٩ % من إجمالي الاستثمارات الزراعية ، بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١١ بحوالى ٦٦٠٤,٥ مليون جنيه تمثل حوالى ٩٠,٢% من إجمالي الاستثمارات الزراعية ، كما توضح المعادلة رقم (٢) من الجدول رقم (٢) أن الاستثمارات الزراعية فى القطاع الخاص قد أتخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ٢٠٧ مليون حنيه تمثل حوالى ٤,٧% من متوسط الاستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص الذى بلغ حوالى ٤٤٤٦,٨ مليون جنيه خلال هذه الفترة.

جدول رقم (١) : إجمالي الاستثمارات والاستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)
(مليون جنيه-اسعار جارية)

السنوات	الاستثمارات الزراعية العامة	%للاستثمارات الزراعية العامة إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية	الاستثمارات الزراعية الخاصة	%للاستثمارات الزراعية الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات الزراعية	إجمالي الاستثمارات الزراعية	إجمالي الاستثمارات القومية	% للاستثمارات الزراعية إلى الاستثمارات القومية
١٩٩٥	١٨٦٣,٤	٥٥,١	١٥١٨	٤٤,٩	٣٣٨١,٤	٤٦٠٣٢,٢	٧,٣
١٩٩٦	٢٠٧٢,٤	٤٦,٢	٢٤١٢	٥٣,٨	٤٤٨٤,٤	٥٤٨٨٨,٣	٨,٢
١٩٩٧	٢٤٦٩,٢	٤٧,٦	٢٧٢٣	٥٢,٤	٥١٩٢,٢	٦٨٤٨٠,٨	٧,٦
١٩٩٨	٤٣٥١,٣	٥٣,٣	٣٨٠٦	٤٦,٧	٨١٥٧,٣	٦١٣٤٨,٦	١٣,٣
١٩٩٩	٣٨٩٥,١	٤٦,٣	٤٥٢٤	٥٣,٧	٨٤١٩,١	٦٤٠٢٣,٩	١٣,١
٢٠٠٠	٣٢١٢,٥	٣٩,٥	٤٩٢١	٦٠,٥	٨١٣٣,٥	٦٤٤٤٨,٨	١٢,٦
٢٠٠١	٢٨٨٨,٣	٣٥,٢	٥٣٠٩	٦٤,٨	٨١٩٧,٣	٦٣٥٨١,٨	١٢,٩
٢٠٠٢	٣٦٩٥,٥	٣٨,٥	٥٨٩٨	٦١,٥	٩٥٩٣,٥	٦٧٥١١,٥	١٤,٢
٢٠٠٣	٣٢٢٠	٥٠,٣	٣١٨٣	٤٩,٧	٦٤٠٤	٦٨١٠٣	٩,٤
٢٠٠٤	٣٥٥٩	٤٧,١	٤٠٠٠	٥٢,٩	٧٥٥٩	٧٩٥٥٦	٩,٥
٢٠٠٥	٣١٧٠	٤٢,٧	٤٢٥٠	٥٧,٣	٧٤٢٠	٩٦٤٥٦	٧,٧
٢٠٠٦	٢٧٣٧,٧	٣٤,٣	٥٢٤٤,١	٦٥,٧	٧٩٨١,٨	١١٥٧٤٣,٧	٦,٩
٢٠٠٧	٣١٣٤	٤٠,٢	٤٦٥٧,٢	٥٩,٨	٧٧٩١,٢	١٥٥٣٤١,٩	٥,٠
٢٠٠٨	٢٦٦٠	٣٢,٥	٥٤١٢,٥	٦٧,٥	٨٠٧٢,٥	١٩٧١٣٧,٢	٤,١
٢٠٠٩	٧٧٦,٨	١١,٣	٦٠٨٥,٥	٨٨,٧	٦٨٦٢,٣	١٩٧١٣٧,٢	٣,٥
٢٠١٠	٧٥٤,٤	١١,٥	٥٨٠٨,٧	٨٨,٥	٦٥٦٣,١	٢٢٤٣٩٩,٦	٢,٩
٢٠١١	٧١٩	٩,٨	٦٦٠٤,٥	٩٠,٢	٧٣٢٣,٥	٢٥٦٠٠٠	٢,٩
٢٠١٢	٢٤٣٧,٨	٤٧,٥	٢٦٩٨	٥٢,٥	٥١٣٥,٨	٢٣٦٠٦٧	٢,٢
٢٠١٣	٢٩٥٠,٤	٣٥,٢	٥٤٣٤	٦٤,٨	٨٣٨٤,٤	٢٤١٦١٢,٢	٣,٤
متوسط الفترة	٢٨٨٤,٤	٣٨,١١	٤٤٤٦,٨	٦١,٩	٧١٠٨,٢	١٢٤٠٩٨,٤	٧,٧

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة التنمية الاقتصادية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة .

٣- إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال هذه الفترة بلغت أدناها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ٣٣٨١,٤ مليون جنيه تمثل حوالى ٧,٣% من إجمالي الاستثمارات القومية ، بينما بلغت حدها الأقصى فى عام ٢٠٠٢ بحوالى ٩٥٩٣,٥ مليون جنيه تمثل حوالى ١٤,٢% من إجمالي الاستثمارات القومية . وتوضح المعادلة رقم (٣) من الجدول رقم (٢) أن إجمالي الاستثمارات الزراعية فى القطاعين العام والخاص قد أتخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ١٢٠,٤ مليون جنيه تمثل حوالى ١,٧% من متوسط الاستثمارات الزراعية ، والذى بلغ حوالى ٧١٠٨,٢ مليون جنيه كمتوسط لهذه الفترة.

٤- إجمالي الاستثمارات القومية خلال هذه الفترة بلغت أدناها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ٤٦٠٣٢,٢مليون جنيه ، بينما بلغت حدها الأقصى فى نهاية الفترة عام ٢٠١٣ بحوالى ٢٤١٦١٢,٢ مليون جنيه ، كما توضح المعادلة رقم (٤) من الجدول رقم (٢) أن إجمالي الناتج القومى قد أتخذ اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ١١٨٥٥,٥ مليون جنيه تمثل حوالى ٩,٦% من متوسط إجمالي الناتج القومى الذى بلغ حوالى ١٢٤٠٩٨,٤ مليون جنيه خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٢) : الإتجاه الزمنى العام للاستثمارات الزراعية فى القطاعين العام والخاص وإجمالي الاستثمارات الزراعية والقومية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٣)

البيان	معادلة الإتجاه الزمنى العام	ر$^{-٢}$	ف	معدل الزيادة السنوية %
١- الاستثمارات الزراعية العامة مليون جنيه	ص$^{\wedge}$هـ = ٣٥٦٢,٧-٩٤,٦س هـ (٢,٢١٧-)*	٠,١٨	٤,١٤	(٣,٣-)
٢- الاستثمارات الزراعية الخاصة مليون جنيه	ص$^{\wedge}$هـ = ٢٥٠٢,٧+٢٠٧س هـ (٤,٦٧٩)*	٠,٦٣	٢٢,١	٤,٧
٣- إجمالي الاستثمارات الزراعية مليون جنيه	ص$^{\wedge}$هـ = ٦٠٤١,٢+١١٢,٤ س هـ (١,٩٣٧)*	٠,٥٠	١٤,٢١	١,٧
٤- إجمالي الاستثمارات القومية مليون جنيه	ص$^{\wedge}$هـ = ٢١٩٩+١١٨٥٥,٥س هـ (٦,٤٦٤)*	٠,٧٧	٥٤,٣	٩,٦

( ) – الأرقام بين قوسين توضح معدل الانخفاض السنوى.

***- معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥**

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (١) .

ثانيا – أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر :

أدى الانخفاض المستمر فى العوائد المحققة من الإنتاج الزراعى فى مصر بالاضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل ضعف نمو الصناعات المحلية التى تعتمد على الخامات الزراعية، وارتفاع قيمة الفائدة على القروض المخصصة للإنتاج الزراعى ، وانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقارنة بالعملات الأجنبية الرئيسية ، وكبر حجم رأس المال الثابت ، وغيرها من العوامل إلى ضعف اقبال المستمرين على المشاركة فى النشاط الزراعى. وقد أفترضت الدراسة أن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الاستثمارات الزراعية الخاصة كما هو موضح ببيانات الجدول رقم (٣):

١- إجمالي الناتج الزراعى القومى بالمليون جنيه (س١) .
٢- المدخرات الزراعية الجارية بالمليون جنيه (س٢) .
٣- إجمالي قيمة القروض الزراعية بالمليون جنيه (س٣) .
٤- سعر صرف الدولار بالجنيه المصرى (س٤) .
٥- سعر الفائدة على القروض الزراعية % (س٥) .
٦- متوسط أجر العامل الزراعى بالجنيه/سنة (س٦) .

وبتقدير دالة الإنحدار المتعدد للمتغيرات المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣) فقد تم الحصول على الدالة التالية:

ص^هـ= ٩٢٥٤,٢+٠,٥٥٢س١+ ٠,٤٠٥س٢+ ٠,٣٧٧س٣– ٠,٣٦١س٤– ٠,٥٧٨س٥ + ٠,٧٦س٦

(٠,٥٣٤) (٢,٠١٦)* (٠,٢٧٦) (٢,٢٦٤)* (– ٢,٢٥٩)* (١,٩٢٩)*

ر^-٢ = ٠,٦٥٥ ف للدالة = ١٦,٢٨

وتوضح نتائج الدالة السابقة أن الدالة المقدرة معنوية إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠,٠٥، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة حوالى ١٦,٢٨وهى أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ كما يستدل من قيمة معامل التحديد المعدل أن حوالى٦٥,٥% من التغيرات فى مقدار الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣) ترجع إلي التغيرات في المتغيرات المستقلة التى تم إختيارها مجتمعة فى الدالة المقدرة . كما تبين الدالة أهمية تأثير كلاً من قيمة المدخرات الزراعية بالمليون جنيه(س٢) ، وسعر صرف الجنيه بالدولار (س٤) ،ونسبة سعر الفائدة على القروض الزراعية (س٥) ومتوسط أجر العامل الزراعى بالجنيه/سنة (س٦) على الاستثمارات الزراعية الخاصة حيث ثبتت معنوية تأثير تلك المتغيرات عند مستوى المعنوية ٥%. وبتقدير دوال الإنحدار المتعدد المرحلى للمتغيرات السابقة أمكن التوصل إلى أفضل العلاقات الدالية فى الصورة الخطية من الناحية الإحصائية ، والتى توضح أهم المتغيرات الاقتصادية التى لها تأثير فى مقدار وإتجاه الاستثمارات الزراعية الخاصة ، ومنها يتضح أن أكثر العوامل تأثيرا فى الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣) هى سعر الفائدة على القروض الزراعية (س٥) ، حيث يؤدى انخفاض سعر الفائدة بنسبة ١% إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٠,٨٢٤% ، كما يتضح أن حوالى ٦٦,٨% من التغيرات فى الاستثمارات الزراعية الخاصة ترجع إلى سعر الفائدة على القروض الزراعية، كما توضح ذلك بيانات الدالة رقم (١) من الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٣) : أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣)

السنوات	الاستثمارات الزراعية الخاصة بالمليون جنيه ص	إجمالي الناتج الزراعي القومي مليون جنيه س١	المدخرات الزراعية الجارية مليون جنيه س٢	قيمة القروض الزراعية بالمليون جنيه س٣	سعر الصرف بالجنيه / دولار س٤	% لسعر الفائدة على القروض الزراعية س٥	متوسط أجر العامل الزراعى بالجنيه س٦
١٩٩٥	١٥١٨	٤٥٩٩٤	٥٤٤٩,٩	٦٤٠٥,٣	٤,٤٠٦	١٧	١٤٣٠
١٩٩٦	٢٤١٢	٤٧٦٤٥	٦٨٢٣,١	٧٦٣٧	٣,٤٠٣	١٦	١٤٥٢
١٩٩٧	٢٧٢٣	٥٠٠٥٨	٧٨٧٥,٢	٩١٤٩,٨	٣,٣٩٧	١٦	١٥٤٠
١٩٩٨	٣٨٠٦	٥١٨١٢	٨٩٥٣,٤	١٠٠٣٣,٥	٣,٤١٣	١٤	١٨٠٤
١٩٩٩	٤٥٢٤	٥٤٣١١	١٠١٢٧,٩	١٠٦٢٤,٨	٣,٤١٨	١٣	١٧٨٢
٢٠٠٠	٤٩٢١	٥٥٠٦٥	١٠٣٢٨,٨	٩٩٨٥,١	٣,٦٥٢	١٣	٢٠٠٢
٢٠٠١	٥٣٠٩	٥٧١١٤	١٠٤١٧,٩	١١١٥٢,٣	٤,٠٦٧	١٤	٢٠٦٨
٢٠٠٢	٥٨٩٨	٦١٠١٦	١٠٤٤٢,٤	١٠٥٢١,١	٤,٥٣٠	١٣	٢١٧٨
٢٠٠٣	٣١٨٣	٦٢٦٧٤	١١١٦٤,٩	١٠٦٥٦,٦	٥,٩٥٠	١٣	٢٢٦٦
٢٠٠٤	٤٠٠٠	٥٨٥٩٤	١١٨٨٧,٨	١٢٠٤٧,٨	٥,٧٥٠	١٣	٢٤٨٦
٢٠٠٥	٤٢٥٠	٦١١٣٤	١٣٥٦٢,٣	١٣٣٣٨,٤	٥,٧٨٨	١٢	٢٧٥٠
٢٠٠٦	٥٢٤٤,١	٦٩٥٥٧	١٥٩٠٨,٩	١٥٤١٨,٩	٥,٧٤٨	١٣	٣٣٢٢
٢٠٠٧	٤٦٥٧,٢	٨٢٦٨٨	١٦٦٥٧,١	١٥٧٧٥,٩	٥,٦٤٤	١١	٣٨٠٦
٢٠٠٨	٥٤١٢,٥	٩٩٩٥٣	١٧٤١١,٣	١٦٣٨٧,٠	٥,٧٢٧	١١	٤٧٩٦
٢٠٠٩	٦٠٨٥,٥	١١٣١٠٤	١٨١٦٥,٤	١٦٩٩٨,١	٥,٦٩٠	١١	٥٥٠٠
٢٠١٠	٥٨٠٨,٧	١٣٥٤٦٥	١٨٩١٩,٦	١٧٦٠٩,١	٥,٣٤٠	١١	٥٩٤٠
٢٠١١	٦٦٠٤,٥	١٦٠٩٧٠	١٩٤٠٥,١	١٧٨٠٤,٢	٥,٥٤٠	١١	٦٦٠٠
٢٠١٢	٥٤٣٤	٢١٨٢١٦	٢٠٣٢٥,٣	١٧٨٥٢	٥,٦٠	١١	١٣٧٦
٢٠١٣	٢٦٩٨	٢٤٣٣١١	٢٠٥٤١,١	١٧٢٤١	٦,٣٠	١١	٣٠٤٤
متوسط الفترة	٤٤٤٧	٩٠٩٨٣	١٥٤٣٢	١٢٨٧٤	٤٢٨٨	١٣	٢٩٥٥

المصدر: جمعت وحسبت من :

١– وزارة التنمية الاقتصادية،تقارير متابعة الخطة ،أعداد مختلفة.

٢– البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٤) : دوال الإنحدار المتعدد المرحلى للمتغيرات المؤثرة على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٣)

رقم الدالة	الدالة	إجمالي المرونة لمدخلات الدالة	معامل التحديد المعدل $ر^{-2}$	ف للدالة
١	ص^هـ= ١٢٥٨٤,١ – ٠,٨٢٤ س٥ (-٥,٧٦١)*	٠,٤٣	٠,٦٦٨	٣٢,١
٢	ص^هـ= ١٢٤٣٦,٧ – ٠,٥٠١ س٤ – ٠,٨٠١س٥ (٢,١٣٤)* (٥,٠٢٧)*	٠,٤٥٣	٠,٦٦٩	١٤٣,٢
٣	ص^هـ= ١٢١٧١,٢ + ٠,٤١٣ س٢– ٠,٥٠١ س٤ –٠,٧٨٥ س٥ (٢,١٣٤)* (٢,٠٠٩)* (-٤,٧٥٢)*	٠,٤٦٢	٠,٦٧٢	١٩,١٢

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٣) .

كما توضح بيانات الدالة رقم (٣) من نفس الجدول أن كلا من قيمة المدخرات الزراعية (س٢) ، وسعر صرف الجنيه بالدولار(س٤) سعر الفائدة على القروض الزراعية (س٥)تفسر حوالى ٦٧,٢% من التغيرات فى الاستثمارات الزراعية الخاصة.

رابعا – معايير تحديد كفاءة الاستثمارات الزراعية :

يتناول البحث فيما يلى قياس كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣) باستخدام بعض المعايير التى تستخدم لقياس كفاءة الإستثمار وهى :

١- معدل الإستثمار:

يوضح معيار معدل الإستثمار حجم الإستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلى ، ويشير انخفاض قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح إلى كفاءة الاستثمارات الموجهة للقطاع الذى تتم فيه قياس كفاءة الإستثمار ، والعكس صحيح. ويتم حساب هذا المعيار كالتالى:

$$\text{معدل الإستثمار} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٥) إنعدام كفاءة الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام طوال سنوات الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣) ، حيث بلغت قيمة معدل الاستثمارات الزراعية العامة إلى إجمالي الناتج المحلى فى القطاع العام الزراعى أكثر من الواحد الصحيح فى جميع سنوات تلك الفترة وقد بلغت أدناها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ٧,٦٤ بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٥ بحوالى ٣١٧ وقد بلغت متوسط قيمة معدل الاستثمار فى القطاع العام خلال تلك الفترة حوالى ٢٨,٣. وبالنسبة لمعدل الإستثمار فى القطاع الخاص خلال نفس الفترة فتوضح بيانات الجدول رقم (٥) ارتفاع كفاءة الإستثمار الزراعى فى القطاع الخاص طوال سنوات تلك الفترة حيث ظلت قيمة معدل الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلى فى القطاع الخاص الزراعى أقل كثيرا من الواحد الصحيح طوال سنوات الفترة ، وقد بلغت أدناها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ٠,٠٣ بينما بلغت أقصاها فى عام ٢٠٠٢ بحوالى٠,١٠، وقد بلغت متوسط قيمة معدل الاستثمار فى القطاع الخاص خلال تلك الفترة حوالى ٠,٠٦. ونظرا لأن غالبية الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة كان يقوم بها القطاع الخاص تطبيقا لسياسة التحرر الاقتصادى فقد ارتفعت كفاءة إجمالي الاستثمارات الزراعية فى مصر طوال سنوات هذه الفترة ، حيث توضح بيانات الجدول رقم (٥) ارتفاع كفاءة إجمالي الاستثمارات الزراعية طوال سنوات تلك الفترة حيث ظلت قيمة معدل الاستثمارات الزراعية الخاصة إلى إجمالي الناتج المحلى فى القطاع الزراعى أقل كثيرا من الواحد الصحيح طوال سنوات الفترة (١٩٩٥–٢٠١٣) ، وقد بلغت أدناها فى عامى٢٠١٠، ٢٠١١ بحوالى ٠,٠٥ بينما بلغت

أقصاها فى عام ٢٠٠٢ بحوالى ٠,١٦، وقد بلغت متوسط قيمة معدل الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) حوالى ٠,١٠.

٢- معدل العائد على الإستثمار:

يوضح هذا المعيار كفاءة الإستثمار وإتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة ، كما يوضح قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الإستثمار فى قطاع معين . وتدل زيادة قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح على كفاءة الإستثمار ، حيث أن هذا المعيار يمثل معكوس معيار معدل الإستثمار . فزيادة حجم الاستثمارات فى قطاع ما تعتبر من العناصر التى توضح أهمية الإستثمار فى هذا القطاع ، وأهمية العائد منه فى جذب مزيد من الاستثمارات فى هذا القطاع ، ويتم حساب هذا المعيار كالتالى:

$$\text{معدل العائد علي الإستثمار} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي}}{\text{إجمالي الاستثمار}}$$

جدول رقم (٥) : كفاءة الاستثمارات الزراعية باستخدام معيار معدل الإستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

السنوات	الاستثمارات الزراعية العامة مليون جنيه (١)	الناتج الزراعى للقطاع العام (٢)	الاستثمارات الزراعية الخاصة مليون جنيه (٣)	الناتج الزراعى للقطاع الخاص (٤)	إجمالي الاستثمارات الزراعية مليون جنيه (٥)	إجمالي الناتج القومى الزراعى مليون جنيه (٦)	كفاءة الاستثمارات الزراعية العامة (١)/(٢)	كفاءة الاستثمارات الزراعية الخاصة (٣)/(٤)	كفاءة إجمالي الاستثمارات الزراعية (٥)/(٦)
١٩٩٥	١٨٦٣,٤	٢٤٤	١٥١٨	٤٥٧٥٠	٣٣٨١,٤	٤٥٩٩٤	٧,٦٤	٠,٠٣	٠,٠٧
١٩٩٦	٢٠٧٢,٤	٢١٤	٢٤١٢	٤٧٤٦١	٤٤٨٤,٤	٤٧٦٤٥	٩,٦٨	٠,٠٥	٠,٠٩
١٩٩٧	٢٤٦٩,٢	٢١٤	٢٧٢٣	٤٩٨٤٤	٥١٩٢,٢	٥٠٠٥٨	١١,٥٤	٠,٠٥	٠,١٠
١٩٩٨	٤٣٥١,٣	٢١٣	٣٨٠٦	٥١٥٩٩	٨١٥٧,٣	٥١٨١٢	٢٠,٤٣	٠,٠٧	٠,١٦
١٩٩٩	٣٨٩٥,١	٢١٥	٤٥٢٤	٥٤٠٩٧	٨٤١٩,١	٥٤٣١١	١٨,١٢	٠,٠٨	٠,١٦
٢٠٠٠	٣٢١٢,٥	٢١٦	٤٩٢١	٥٤٨٤٩	٨١٣٣,٥	٥٥٠٦٥	١٤,٨٧	٠,٠٩	٠,١٥
٢٠٠١	٢٨٨٨,٣	٥٤	٥٣٠٩	٥٧٠٦٠	٨١٩٧,٣	٥٧١١٤	٥٣,٤٩	٠,٠٩	٠,١٤
٢٠٠٢	٣٦٩٥,٥	٤٩	٥٨٩٨	٦٠٩٦٧	٩٥٩٣,٥	٦١٠١٦	٧٥,٤٢	٠,١٠	٠,١٦
٢٠٠٣	٣٢٢٠	٤٨	٣١٨٣	٦٢٦٢٧	٦٤٠٤	٦٢٦٧٤	٦٧,٠٨	٠,٠٥	٠,١٠
٢٠٠٤	٣٥٥٩	٤٢	٤٠٠٠	٥٨٥٥٢	٧٥٥٩	٥٨٥٩٤	٨٤,٧٤	٠,٠٧	٠,١٣
٢٠٠٥	٣١٧٠	١٠	٤٢٥٠	٦١١٢٤	٧٤٢٠	٦١١٣٤	٣١٧,٠	٠,٠٧	٠,١٢
٢٠٠٦	٢٧٣٧,٧	١٣	٥٢٤٤,١	٦٩٥٤٤	٧٩٨١,٨	٦٩٥٥٧	٢١٠,٦	٠,٠٨	٠,١١
٢٠٠٧	٣١٣٤	١٥	٤٦٥٧,٢	٨٢٦٧٣	٧٧٩١,٢	٨٢٦٨٨	٢٠٨,٩	٠,٠٦	٠,٠٩
٢٠٠٨	٢٦٦٠	١٣	٥٤١٢,٥	٩٩٩٤٠	٨٠٧٢,٥	٩٩٩٥٣	٢٠٤,٦	٠,٠٥	٠,٠٨
٢٠٠٩	٧٧٦,٨	١٣	٦٠٨٥,٥	١١٣٠٩١	٦٨٦٢,٣	١١٣١٠٤	٥٩,٨	٠,٠٥	٠,٠٦
٢٠١٠	٧٥٤,٤	١٢	٥٨٠٨,٧	١٣٥٣٥٣	٦٥٦٣,١	١٣٥٤٦٥	٦٢,٩	٠,٠٤	٠,٠٥
٢٠١١	٧١٩	١٥	٦٦٠٤,٥	١٦٠٩٥٥	٧٣٢٣,٥	١٦٠٩٧٠	٤٧,٩	٠,٠٤	٠,٠٥
٢٠١٢	٢٤٣٧,٨	٣٩,١	٢٦٩٨	٢١٨١٧٧	٥١٣٥,٨	٢١٨٢١٦	٦٢,٤	٠,٠١٢	٠,٠٢٣
٢٠١٣	٢٩٥٠,٤	٤٤,٥	٥٤٣٤	٢٤٣٣١١	٨٣٨٤,٤	٢٤٣٣٥٥,٥	٦٦,٣	٠,٠٢٢	٠,٠٣٤
متوسط الفترة	٢٦٥٧,٦	٩٤	٤٤٩١,٦	٧٤٤٤٠	٧١٤٩,٢	٧٤٥٣٩	٢٨,٣	٠,٠٦	٠,١٠

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة التنمية الاقتصادية،تقارير متابعة الخطة ،أعداد مختلفة.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٦) أن العائد على الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام كان منخفضا طوال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) ، حيث بلغت قيمة هذا العائد أقصاها فى بداية الفترة عام ١٩٩٥ بحوالى ١٣ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمته أدناها عام ٢٠١٣ بحوالى ٠,٠١٥ مليون جنيه فقط. وقد بلغ متوسط قيمة العائد على الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) حوالى ٣,٥ مليون جنيه فقط سنويا. أما بالنسبة للعائد على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال نفس الفترة فتوضح بيانات الجدول رقم (٦) أن العائد على تلك الاستثمارات قد كان أفضل من نظيره فى القطاع

العام الزراعى ، حيث بلغ قيمة هذا المعدل أدناها عام ٢٠٠٢ بحوالى ١٠,٣ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة هذا المعدل أقصاها فى بداية الفترة عام ٢٠١٢ بحوالى ٨٠,٩ مليون جنيه ، ويمكن إرجاع تقلبات هذا العائد بين الزيادة والنقصان من عام لآخر خلال تلك الفترة إلى تقلبات تكاليف الإنتاج الزراعى وكذلك تقلبات أسعار المنتجات الزراعية خلال نفس الفترة. وقد بلغت متوسط قيمة العائد على الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) حوالى ١٦,٦ مليون جنيه سنويا. وبقياس كفاءة إجمالي الاستثمارات الزراعية فى مصر باستخدام معيار العائد على الإستثمار فقد اتسم هذا المعدل أيضا بالتقلبات بين الزيادة والنقصان من عام لآخر خلال تلك الفترة ،كما توضح ذلك بيانات الجدول رقم (٦) ، ويمكن إرجاع ذلك أيضا إلى تقلبات تكاليف الإنتاج الزراعى وكذلك تقلبات أسعار المنتجات الزراعية خلال نفس الفترة. وقد بلغت قيمة هذا المعيار أقصاها فى عام ٢٠١٢ بحوالى ٤٢,٥ مليون جنيه ، بينما بلغت أدناها عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩بحوالى٦,٤، ٦,٥ مليون جنيه على الترتيب . وقد بلغ متوسط قيمة العائد على إجمالي الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة حوالى ١٠,٤ مليون جنيه سنويا.

جدول رقم (٦) : كفاءة الاستثمارات الزراعية باستخدام معيار العائد على الاستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

السنوات	الاستثمارات الزراعية العامة مليون جنيه (١)	الناتج الزراعى للقطاع العام (٢)	الاستثمارات الزراعية الخاصة مليون جنيه (٣)	الناتج الزراعى للقطاع الخاص (٤)	إجمالي الاستثمارات الزراعية مليون جنيه (٥)	إجمالي الناتج القومى الزراعى مليون جنيه (٦)	كفاءة الاستثمارات الزراعية العامة (٢)/(١)	كفاءة الاستثمارات الزراعية الخاصة (٤)/(٣)	كفاءة إجمالي الاستثمارات الزراعية (٦)/(٥)
١٩٩٥	١٨٦٣,٤	٢٤٤	١٥١٨	٤٥٧٥٠	٣٣٨١,٤	٤٥٩٩٤	١٣	٣٠,١	١٣,٦
١٩٩٦	٢٠٧٢,٤	٢١٤	٢٤١٢	٤٧٤٦١	٤٤٨٤,٤	٤٧٦٤٥	١٠	١٩,٧	١٠,٦
١٩٩٧	٢٤٦٩,٢	٢١٤	٢٧٢٣	٤٩٨٤٤	٥١٩٢,٢	٥٠٠٥٨	٩	١٨,٣	٩,٦
١٩٩٨	٤٣٥١,٣	٢١٣	٣٨٠٦	٥١٥٩٩	٨١٥٧,٣	٥١٨١٢	٥	١٣,٦	٦,٤
١٩٩٩	٣٨٩٥,١	٢١٥	٤٥٢٤	٥٤٠٩٧	٨٤١٩,١	٥٤٣١١	٦	١٢	٦,٥
٢٠٠٠	٣٢١٢,٥	٢١٦	٤٩٢١	٥٤٨٤٩	٨١٣٣,٥	٥٥٠٦٥	٧	١١,٢	٦,٨
٢٠٠١	٢٨٨٨,٣	٥٤	٥٣٠٩	٥٧٠٦٠	٨١٩٧,٣	٥٧١١٤	٢	١٠,٧	٧
٢٠٠٢	٣٦٩٥,٥	٤٩	٥٨٩٨	٦٠٩٦٧	٩٥٩٣,٥	٦١٠١٦	١,٣	١٠,٣	٦,٤
٢٠٠٣	٣٢٢٠	٤٨	٣١٨٣	٦٢٦٢٧	٦٤٠٤	٦٢٦٧٤	١,٥	١٩,٧	٩,٨
٢٠٠٤	٣٥٥٩	٤٢	٤٠٠٠	٥٨٥٥٢	٧٥٥٩	٥٨٥٩٤	١,٢	١٤,٦	٧,٨
٢٠٠٥	٣١٧٠	١٠	٤٢٥٠	٦١١٢٤	٧٤٢٠	٦١١٣٤	٠,٣	١٤,٤	٨,٢
٢٠٠٦	٢٧٣٧,٧	١٣	٥٢٤٤,١	٦٩٥٤٤	٧٩٨١,٨	٦٩٥٥٧	٠,٥	١٣,٣	٨,٧
٢٠٠٧	٣١٣٤	١٥	٤٦٥٧,٢	٨٢٦٧٣	٧٧٩١,٢	٨٢٦٨٨	٠,٥	١٧,٨	١٠,٦
٢٠٠٨	٢٦٦٠	١٣	٥٤١٢,٥	٩٩٩٤٠	٨٠٧٢,٥	٩٩٩٥٣	٠,٥	١٨,٥	١٢,٤
٢٠٠٩	٧٧٦,٨	١٣	٦٠٨٥,٥	١١٣٠٩١	٦٨٦٢,٣	١١٣١٠٤	١,٧	١٨,٦	١٦,٥
٢٠١٠	٧٥٤,٤	١٢	٥٨٠٨,٧	١٣٥٣٥٣	٦٥٦٣,١	١٣٥٤٦٥	١,٦	٢٣,٣	٢٠,٦
٢٠١١	٧١٩	١٥	٦٦٠٤,٥	١٦٠٩٥٥	٧٣٢٣,٥	١٦٠٩٧٠	٢,١	٢٤,٤	٢٢
٢٠١٢	٢٤٣٧,٨	٣٩,١	٢٦٩٨	٢١٨١٧٧	٥١٣٥,٨	٢١٨٢١٦	٠,٠١٦	٨٠,٩	٤٢,٥
٢٠١٣	٢٩٥٠,٤	٤٤,٥	٥٤٣٤	٢٤٣٣١١	٨٣٨٤,٤	٢٤٣٣٥٥,٥	٠,٠١٥	٤٤,٨	٢٩,٠٢
متوسط الفترة	٢٦٥٧,٦	٩٤	٤٤٩١,٦	٧٤٤٤٠	٧١٤٩,٢	٧٤٥٣٩	٣,٥	١٦,٦	١٠,٤

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة التنمية الاقتصادية ، تقارير متابعة الخطة ، أعداد مختلفة.

٣- معامل التوطن:

يدل معامل التوطن على مدى مساهمة القطاع الزراعى فى توليد الناتج المحلى الإجمالي وفقا لقيمة الاستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعى، ويعنى وجود انخفاض فى قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح وجود كفاءة فى إستخدام الاستثمارات الزراعية ، بينما ارتفاع قيمة معامل التوطن عن الواحد الصحيح تعنى أن قطاع الزراعة قد حصل على استثمارات تفوق الناتج المحلى الزراعى المتولد منه. ويتم حساب هذا المعيار كالتالى :

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{قيمة الاستثمارات الزراعية}}{\text{إجمالي قيمة الاستثمارات القومية}} \div \frac{\text{قيمة الناتج الزراعي المحلي}}{\text{إجمالي قيمة الناتج القومي}}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل التوطن الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) قد تباينت بين الإرتفاع والإنخفاض نظرا لتقلبات كلاً من إجمالي قيمة الناتج الزراعى المحلى وإجمالي الناتج القومى وفقا لتقلبات الظروف الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة . وقد كانت قيمة معامل التوطن الزراعى فى مصر طوال سنوات تلك الفترة أقل من الواحد الصحيح ، مما يدل على عجز القطاع الزراعى عن تحقيق ناتج يفوق الاستثمارات الموجهة له فى جميع تلك السنوات وبالتالى انخفاض كفاءة الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة وفقا لمعيار التوطن . وقد بلغت قيمة معامل التوطن.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل التوطن الزراعى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) قد تباينت بين الإرتفاع والإنخفاض نظرا لتقلبات كل من قيمة إجمالي الناتج الزراعى المحلى وإجمالي الناتج القومى وفقا لتقلبات الظروف الاقتصادية التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة . وقد كانت قيمة معامل التوطن الزراعى فى مصر طوال سنوات هذه الفترة أقل من الواحد الصحيح ، مما يدل على عجز القطاع الزراعى عن تحقيق ناتج يفوق الاستثمارات الموجهة له فى جميع تلك السنوات وبالتالى انخفاض كفاءة الاستثمارات الزراعية فى مصر خلال تلك الفترة وفقا لمعيار التوطن . وقد بلغت قيمة معامل التوطن حدها الأدنى فى نهاية الفترة عام ٢٠١٢ بحوالى ٠,١٤ ، بينما بلغت قيمة هذا المعيار حدها الأقصى عام ٢٠٠٢ بحوالى ٠,٨٦٩ أى كاد يقترب من تغطية إستثماراته من خلال الناتج المتولد منه فى هذه السنة، وقد بلغت متوسط قيمة معامل التوطن الزراعى فى مصر خلال تلك الفترة حوالى ٠,٤٤٥ .

جدول رقم (٧) : كفاءة الاستثمارات الزراعية باستخدام معامل التوطن فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

السنوات	إجمالي الاستثمارات الزراعية مليون جنيه (١)	إجمالي الاستثمارات القومية مليون جنيه (٢)	%للاستثمارات الزراعية إلى إجمالي الاستثمارات القومية (٣)=(١)/(٢)	إجمالي الناتج القومى الزراعي مليون جنيه (٤)	إجمالي الناتج القومى مليون جنيه (٥)	% للناتج الزراعى إلى إجمالي الناتج القومى (٦)=(٤)/(٥)	معامل التوطن =(٣)/ (٦)
١٩٩٥	٣٣٨١,٤	٤٦٠٣٢,٢	٧,٤	٤٥٩٩٤	٢٦٦٤٧٩	١٧,٢٦	٠,٤٢٩
١٩٩٦	٤٤٨٤,٤	٥٤٨٨٨,٣	٨,٢	٤٧٦٤٥	٢٨١١٩٤	١٦,٩٥	٠,٤٨٤
١٩٩٧	٥١٩٢,٢	٦٨٤٨٠,٨	٧,٦	٥٠٠٥٨	٢٩٢٥٠٤	١٧,١١	٠,٤٤٤
١٩٩٨	٨١٥٧,٣	٦١٣٤٨,٦	١٣,٣	٥١٨١٢	٢٩٩١٩٠	١٧,٣٢	٠,٧٦٨
١٩٩٩	٨٤١٩,١	٦٤٠٢٣,٩	١٣,٢	٥٤٣١١	٣٢٤٤٢٧	١٦,٧٤	٠,٧٨٩
٢٠٠٠	٨١٣٣,٥	٦٤٤٤٨,٨	١٢,٦	٥٥٠٦٥	٣٣٢٥٤٤	١٦,٥٦	٠,٧٦١
٢٠٠١	٨١٩٧,٣	٦٣٥٨١,٨	١٢,٩	٥٧١١٤	٣٤٦٩٣٢	١٦,٤٦	٠,٧٨٤
٢٠٠٢	٩٥٩٣,٥	٦٧٥١١,٥	١٤,٢	٦١٠١٦	٣٧٣٤٤٥	١٦,٣٤	٠,٨٦٩
٢٠٠٣	٦٤٠٤	٦٨١٠٣	٩,٤	٦٢٦٧٤	٤١٢٩٧٥	١٥,١٨	٠,٦١٩
٢٠٠٤	٧٥٥٩	٧٩٥٥٦	٩,٥	٥٨٥٩٤	٣٩٤١٨٠	١٤,٨٦	٠,٦٣٩
٢٠٠٥	٧٤٢٠	٩٦٤٥٦	٧,٧	٦١١٣٤	٤٣٤٥٠١	١٤,٠٧	٠,٥٤٧
٢٠٠٦	٧٩٨١,٨	١١٥٧٤٣,٧	٦,٩	٦٩٥٥٧	٥٦٣٩٤٦	١٢,٣٣	٠,٥٦٠
٢٠٠٧	٧٧٩١,٢	١٥٥٣٤١,٩	٥	٨٢٦٨٨	٦٢٦٠٠١	١٣,٢١	٠,٣٧٩
٢٠٠٨	٨٠٧٢,٥	١٩٧١٣٧,٢	٤,١	٩٩٩٥٣	٧١٠٣٨٧	١٤,١	٠,٢٩١
٢٠٠٩	٦٨٦٢,٣	١٩٧١٣٧,٢	٣,٥	١١٣١٠٤	٨٥٥٣٠٣	١٣,٢	٠,٢٦٥
٢٠١٠	٦٥٦٣,١	٢٢٤٣٩٩,٦	٢,٩	١٣٥٤٦٥	٩٩٤٠٥٥	١٣,٦	٠,٢١٣
٢٠١١	٧٣٢٣,٥	٢٥٦٠٠٠	٢,٩	١٦٠٩٧٠	١١٥٠٦٢٠	١٤	٠,٢٠٧
٢٠١٢	٥١٣٥,٨	٢٤٦٠٦٨	٠,٠٢١	٢١٨٢١٦	١٥٠٨٥٢٧	١٤	٠,١٤
٢٠١٣	٨٣٨٤,٤	٢٤١٦١٢	٠,٠٣٥	٢٤٣٣٥٦	١٦٧٧٣٥١	١٥	٠,٢٤
متوسط الفترة	٧١٤٩,٢	١١٠٥٩٩,٤	٦,٥	٧٤٥٣٩	٥٠٩٣٣٤	١٤,٦	٠,٤٤٥

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطة ، أعداد مختلفة.

٤- معامل التكثيف الرأسمالى:

يوضح معامل التكثيف الرأسمالى النسبة بين قيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع معين أومشروع معين وعدد العاملين فى هذا القطاع أوالمشروع ، فإذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن النشاط الاقتصادى يعتبر مكثفا لاستخدام رأس المال ، وأن هذا النشاط تزيد استثماراته بنسبة أكبر من نسبة زيادة عدد العمال فيه ، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط. ويتم حساب معامل التكثيف الرأسمالى كالتالى :

$$\text{معامل التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى} = \frac{\text{قيمة الاستثمارات الزراعية}}{\text{إجمالي عدد القوة العاملة الزراعية}}$$

وتوضح بيانات الجدول رقم (٨) أن معامل التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) كان أكبر من الواحد الصحيح طوال سنوات هذه الفترة باستثناء أعوام ١٩٩٥،١٩٩٦، ٢٠١٠،٢٠١٢،الأمر الذى يدل على زيادة التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى المصرى خلال تلك الفترة ، وقد بلغ هذا المعامل حده الأدنى عام ١٩٩٥ بحوالى ٠,٧٠٣، بينما بلغ حده الأقصى عام ٢٠٠٢ بحوالى ١,٨٦، كما بلغت متوسط قيمة هذا المعامل خلال تلك الفترة حوالى ١,٣١ سنويا.

جدول رقم (٨) : كفاءة الاستثمارات الزراعية باستخدام معامل التكثيف الرأسمالى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)

السنوات	إجمالي الاستثمارات الزراعية مليون جنيه (١)	إجمالي القوة العاملة فى القطاع الزراعى ألف عامل (٢)	معامل التكثيف الرأسمالى =(١)/ (٢)
١٩٩٥	٣٣٨١,٤	٤٨١٢	٠,٧٠٣
١٩٩٦	٤٤٨٤,٤	٤٧٤٨	٠,٩٤٥
١٩٩٧	٥١٩٢,٢	٤٨٢٠	١,٠٨
١٩٩٨	٨١٥٧,٣	٤٩٠٤	١,٦٦
١٩٩٩	٨٤١٩,١	٤٩٨٥	١,٦٩
٢٠٠٠	٨١٣٣,٥	٥٠٦٩	١,٦١
٢٠٠١	٨١٩٧,٣	٥١١٩	١,٦٠
٢٠٠٢	٩٥٩٣,٥	٥١٥٣	١,٨٦
٢٠٠٣	٦٤٠٤	٥٢٠٦	١,٢٣
٢٠٠٤	٧٥٥٩	٥٢٨٥	١,٤٣
٢٠٠٥	٧٤٢٠	٥٣٩٥	١,٣٨
٢٠٠٦	٧٩٨١,٨	٥٤٦٠	١,٤٦
٢٠٠٧	٧٧٩١,٢	٥٤٩٣	١,٤٢
٢٠٠٨	٨٠٧٢,٥	٥٥٦٢	١,٤٥
٢٠٠٩	٦٨٦٢,٣	٥٦٧٠	١,٢١
٢٠١٠	٦٥٦٣,١	٦٧٨٤	٠,٩٦٧
٢٠١١	٧٣٢٣,٥	٦٥١٠	١,١٣
٢٠١٢	٥١٣٦	٧٢٩١	٠,٧٥
٢٠١٣	٨٣٨٤	٨٠٧٢	١,٠٤
متوسط الفترة	٧١٠٨	٥٥٠٦	١,٣١

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير متابعة الخطة ، أعداد مختلفة.

خامسا – مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر :

رغم أن قوانين وتشريعات الإستثمار في مصر قد توحدت فى القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لكافة المجالات وأن الجهة القائمة على تطبيق قوانين الإستثمار هي الهيئة العامة للإستثمار وهى الجهة التي تحدد بالتعاون مع جهات الاختصاص الأخرى مجالات الإستثمار ، ورغم المزايا والإعفاءات المشجعة للإستثمار ، إلا أنه لازالت هناك معوقات ومشاكل تعترض الإستثمار الزراعى والخاص فى مصر أهمها:

١ – المعوقات الإدارية والإجرائية:

تتمثل في تعدد الهيئات والجهات التي يجب أن يتردد عليها المستثمر للحصول علي الترخيص بالإستثمار، بالإضافة إلى تعدد الأوراق المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر نتيجة عدم إدراك مواد ونصوص قوانين ولوائح الإستثمار مما يؤدى إلى طول فترة الحصول علي تراخيص الكهرباء والمياه والمبانى وطول فترة الإفراج الجمركى وتعدد أوراقها وتعقيداتها . وهى فى النهاية تعطل وتعوق تنفيذ وإنشاء المشروعات . مثل هذه الأمور تؤدى إلى الإحباط ويترتب عليها إضعاف الحافز على الإستثمار.

٢ – المعوقات الاقتصادية:

ترتبط بالمناخ الاستثمارى في الدولة من حيث المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية ودرجة الاستقرار الاقتصادى، واستقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار وحدود الضرائب ، وضمان الإستثمار وتحويل الأرباح ورأس المال للخارج ، وغيرها من العوامل الاقتصادية المرتبطة خاصة بحرية الاستيراد والتصدير . وتتفاعل تلك العوامل مع بعضها البعض محددة حجم المخاطر . وتقل المخاطر في الدولة كلما تهيأت لها فرص الاستقرار الاقتصادى والسياسى وكانت الفرص مهيأة لنجاح الاستثمار . ولا يقبل المستثمر على الإستثمار في دولة كلما زادت درجة المخاطرة فيها ، ولا شك أن تهيئة المناخ الإستثمارى الجيد ، يعتبر من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار.ويدخل ضمن المحددات الاقتصادية المحددات الإنتاجية والتسويقية وقد أخذت مصر مؤخرا بأسلوب القائمة السلبية وبالتالى أصبح ما عداها حرًا للإستثمار الخاص . ويعتبر عدم توفر مستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات خاصة التي تستورد منها مثل الأعلاف اللازمة لمشروعات الإنتاج الحيوانى والدواجن من أهم المعوقات ، أما المعوقات التسويقية والتصديرية فهي مؤثرة فى اتخاذ القرار الإستثمارى ، ويعتبر من أهم بنود دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية . وتتمتع مصر باتساع أسواقها الداخلية أما بالنسبة للتجارة الخارجية فان برامج الإصلاح الاقتصادى في مصر تعمل علي تحرير التجارة الخارجية . وقد قطعت مصر شوطًا كبيرًا في مجال تحرير التجارة الخارجية ، وبالرغم من ذلك فإن سياسة التجارة الخارجية تتضمن بنود حماية للمنتجات المحلية الشبيهة وحظرًا علي تصدير الخامات اللازمة للصناعات المحلية.كمايندرج ضمن المحددات الاقتصادية كذلك المحددات التمويلية خاصة في المشروعات التي تحتاج إلى تمويل بدرجة كبيرة مثل مشروعات استصلاح الأراضى ولقد ترتب علي قرار البنك المركزى المصرى لتحديد السقوف الإئتمانية إلى توقف بعض المشروعات وعدم استكمال إنشاء البعض الأخر ، وإحجام جانب من المشروعات عن البدء بالتنفيذ نتيجة العجز عن توفر التمويل اللازم من البنوك . هذا الإجراء وأن كان الهدف منه تقليل التضخم إلا أنه كان يحتاج إلى دراسة متأنية لبيان أثاره المرتقبة علي التنمية في مصر ، وهناك اتجاه لاستثناء بنك التنمية والائتمان من تحديد هذه السقوف الائتمانية. ولا زال الحصول علي قروض عمومًا يحتاج إلى توفير ضمانات كافية (رهن المشروع – أرض – عقارات).

٣ – المعوقات السياسية :

كثيرا ما تؤثر العلاقات السياسية بين الدول علي العلاقات الاقتصادية بينها فتوقفها ، وقد تذهب إلى أبعد من ذلك فتلغى اتفاقيات سبق اتخاذها ، وتجمد وتصادر ممتلكات رعايا الدولة الأخرى . وتعتبر هذه العقبة من العقبات الهامة التي تؤثر علي المناخ الإستثمارى للدولة خاصة بالنسبة للإستثمار الأجنبى والعربى ، ولذلك يجب الفصل التام بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية وتوفير الضمانات الكافية للإستثمار

خاصة وأن معظم الضمانات القانونية المتوفرة مصدرها تشريعات محلية داخلية تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد .

٤- المعوقات الإعلامية والترويجية :

ومنها عدم الإعلان عن الفرص الإستثمارية المتاحة وعدم وتوفير البيانات والمعلومات التي تهم المستثمر ويحتاج إليها في اتخاذ قراره الإستثمارى ، وعدم معرفة المستثمر بالمزايا الإستثمارية التي تمنحها الدولة ، وعن المناخ الاستثمارى بها . وينشأ ذلك من عدم الاهتمام بمراكز ومكاتب الإستثمار المتخصصة ومن ضعف إمكانياتها عن القيام بواجبها في الإعلان عن الفرص الإستثمارية المتاحة والترويج لها بالداخل والخارج ، وتسهيل حصول المستثمر علي المعلومات التي يطلبها واللازمة لدراسات الجدوى لمشروعه الإستثمارى وتسهل من مهمة المستثمر في الحصول علي الموافقة الفنية لمشروعه وتفيد متخذ القرار برفع مشاكل الإستثمار في القطاع إلى المسئولين للمساعدة في إيجاد الحلول اللازمة لها .

الملخص والتوصيات:

تعتبر الاستثمارات من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فى مصر وخاصة فى القطاع الزراعى، حيث تعد الاستثمارات الزراعية الأداة الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية فى مصر . فالقطاع الزراعى المصرى يمثل إحدى الركائز الأساسية التى يقوم عليها البنيان الاقتصادى القومى. ومع بداية الألفية الثالثة أولت مصر اهتماما متزايدا لسياسات وتشريعات الإستثمار على وجه العموم والإستثمار الزراعى على وجه الخصوص ، حيث تم التركيز على مراجعة إجراءات وتشريعات الإستثمار وتعديلها لتكون أكثر جاذبية، كما استهدفت هذه السياسات تبسيط الإجراءات خاصة المتعلقة منها بالتعامل مع العالم الخارجى فى مجال التجارة وتدفق رؤوس الأموال وخروجها مصحوبة بعوائدها ، وكذلك شملت تنظيم وتطوير الجهاز المصرفى وتحديث آليات عمله وتطوير خدماته المصرفية، هذا إلى جانب تطوير إجراءات سوق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمارات.كما عادت الدولة فى اوائل عام ٢٠١٥إلى تطوير قوانين الاستثمار بهدف زيادة مساهمتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أوضحت نتائج البحث أن الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام قد أتخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ٩٤,٦مليون جنيه تمثل حوالى ٣,٣% من متوسط الاستثمارات الزراعية بالقطاع العام الذى بلغ حوالى ٢٨٨٤,٤ مليون جنيه خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٣) ، كما اتخذت الاستثمارات الزراعية فى القطاع الخاص اتجاها عاما متزايدا بمقدار سنوى معنوى احصائيا بلغ حوالى ٢٠٧ مليون حنيه تمثل حوالى ٤,٧% من متوسط الاستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص الذى بلغ حوالى ٤٤٤٦,٨ مليون جنيه خلال هذه الفترة. كمار أتضح أن أكثر العوامل تأثيرا فى الاستثمارات الزراعية الخاصة فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) هى سعر الفائدة على القروض الزراعية ، حيث يؤدى انخفاض سعر الفائدة بنسبة ١% إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٠,٨٢٤% ، كما اتضح أن حوالى ٦٦,٨% من التغيرات فى الاستثمارات الزراعية الخاصة ترجع إلى التغيرات في سعر الفائدة على القروض الزراعية، وأن التغيرات في كل من قيمة المدخرات الزراعية ، وسعر صرف الجنيه بالدولار،وسعر الفائدة على القروض الزراعية تفسر حوالى ٦٧,٢% من التغيرات فى الاستثمارات الزراعية الخاصة.

كذلك أوضحت نتائج قياس كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) باستخدام بعض المعايير التى تستخدم لقياس كفاءة الإستثمار إنعدام كفاءة الاستثمارات الزراعية فى القطاع العام طوال سنوات الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) ، حيث بلغت قيمة معدل الاستثمارات الزراعية العامة إلى إجمالي الناتج المحلى فى القطاع العام الزراعى أكثر من الواحد الصحيح فى جميع سنوات تلك الفترة، وأن العائد على تلك الاستثمارات قد كان أفضل من نظيره فى القطاع العام الزراعى .

ولا شك أن الحكومة المصرية قد حاولت بإجراءاتها تشجيع الإستثمار الخاص والعمل علي تحسين المناخ الإستثمارى فى مصر . ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

١- خلق النظم الإدارية التي تتعامل بمرونة وتفتح مع المستثمرين ، وتسهل من إجراءات الحصول علي التراخيص ، والتغلب علي مشاكل البيروقراطية لسرعة البت فى الطلبات الإستثمارية وتبسيط التعامل مع الجهات الرسمية.

٢- قصر التدخل الحكومى على التأكد من جدوى المشروع قبل تنفيذه ، ثم متابعة أدائه بعد التنفيذ للمساعدة في حل المشاكل التى تواجهه دون أن تشكل تلك المتابعة نوعا من السلطة الرقابية على المشروع .

٣- العمل علي استقرار التشريعات المرتبطة بالإستثمار وإزالة الغموض والتعارض بينها ، والعمل علي استقرار السياسات المالية والنقدية،والاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية لتشجيع الإستثمار وتمويل المشروعات الإستثمارية.

٤- الاهتمام بتوجيه إستثمارات الحكومة نحو تطوير البنية الأساسية خاصة في المناطق الجديدة لتشجيع الإستثمار الزراعى الخاص بها، وإزالة المحددات الخاصة بالتسويق والتجارة الخارجية وتوفير الحماية للمنتجات المحلية خاصة الناشئة منها ، وتسهيل عمليات الإئتمان اللازمة لمشروعات الإستثمار الزراعى.وكذلك الاهتمام بوضع خرائط للإستثمار الزراعى يوضح فيها مجالات الإستثمار الزراعى ومواقعه وترتيب أولوياته ، والأراضى القابلة للاستصلاح والمرافق المتاحة بها وكيفية الحصول عليها.

٥- الاهتمام بالترويج للفرص الإستثمارية المتاحة في القطاع الزراعى داخليًا وخارجيًا بالاتصال المباشر وإرسال البعثات الترويحية للإستثمار ، ويتطلب ذلك الاهتمام بالإعلام الإستثمارى عن المجالات الإستثمارية ومواقعها وتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة للمستثمر.

٦- تدعيم مراكز الإستثمار المتخصصة مثل مكتب الإستثمار الزراعى التابع لوزارة الزراعة لتمكينه من توفير البيانات والمعلومات عن المجالات الإستثمارية الزراعية المتاحة ، وإعداد دراسات جدوى أولية لها ، والترويج لهذه المجالات ، بالوسائل الإعلامية المختلفة ، وعقد لقاءات مع المستثمرين ورجال الأعمال للعمل على حل المشاكل التى تواجههم وخدمة المستثمرين وتسهيل أعمالهم.

٧- التوسع فى إقامة المعارض لعرض منتجات الشركات الزراعية فى الداخل والخارج ، وعقد الندوات والمؤتمرات عن الإستثمار الزراعى وحل مشاكل المستثمرين وتعريفهم بفرص ومجالات الإستثمار ومزايا الإستثمار في مصر وإجراءاته وضماناته.

٨- تدعيم دور الدولة في البحوث والإرشاد والتوجيه والرقابة والإستثمار في مجالات البنية الأساسية وفي المجالات التي لا يقبل عليها المستثمر الخاص والضرورية لإقامة المشروعات الإستثمارية واستكمال حلقاتها الإنتاجية.

قائمة المراجع

١- أسامة أحمد البهنساوى (دكتور) ، دور السياسة الزراعية فى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعى المصرى ، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على الزراعة المصرية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ١٤-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢- أسماء إسماعيل عيد (دكتور)، جيهان عبد المعز محمد (دكتور)،" محددات وممكنات الاستثمار الزراعى فى ظل اتفاقية الجات"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الحادى والعشرون ،العدد الثالث،سبتمبر، ٢٠١١.

٣- أمانى على محمد سليمان (دكتور) ، " العوامل المؤثرة على إجمالي الناتج المحلى فى القطاع الزراعى المصرى " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ،ديسمبر ٢٠٠٩.

٤- سامية محمد عبد الفتاح (دكتور) ، " تحليل التوزيع القطاعى للاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعى المصرى " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ،ديسمبر ٢٠٠٩.

٥- محمد إبراهيم محمد الشهاوى (دكتور) ، " القضايا الاقتصادية الزراعية المتعلقة بالإستثمارالزراعى" ، موقع كنانة أونلاين على شبكة الأنترنت، الاقتصاد للجميع ، ٢٨ أبريل ٢٠١٢.

٦- محمد خيرى العشرى (دكتور)، وآخرون،" دراسة اقتصادية عن معايير كفاءة الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع ،ديسمبر ٢٠٠٩.

7- Usama Ahmed Elbahnasawy. " Economical impacts of economic reform program applications on cost of production and profitabilities of major crops in A.R.E " . 5th congress for economics and development in Egypt and Arab Countries. Mansoura University. April. 1996.

8- Usama Ahmed Elbabnasawy .”The problems and constraints that hinder the development of agricultural products of the new lands in Egypt “. journal of agricultural sciences. Mansoura University. volume 27. No (5). May. 2002.

The Impact of Agricultural Economic Policies on the Investments of the Egyptian Agricultural Sector

Summary

Investments are considered the most important means of implementing economic development programs in Egypt. especially in the agricultural sector. The government tried to encourage the private sector through the implementation of economic reform program to create a new energy investment in the agricultural

production projects contributes to the diversification of the production base of the structure of the national economy.

This research aims to study the causes of low investment allocations in the agriculture sector where not commensurate with its role in economic development. and to identify ways to amend the Egyptian agricultural investment policy trends toward increasing the contribution of investment in agricultural development in the agricultural sector.

Search results showed that agricultural investments in the public sector has taken years decreasing trend statistically significant at an annual rate reached about 94.6 million pounds. which represents about 3.3% of the average agricultural investments in the public sector. which amounted to about 2.8844 billion pounds during the period (1995-2013) . Also. the agricultural investments in the private sector increased at an annual rate statistically significant reached about 207 million melodic representing about 4.7% of the average agricultural investments in the private sector. which amounted to about 4.4468 billion pounds during this period.

The results showed also that the most influential factors in the private agricultural investments in Egypt during the period (1995-2013) is the interest rate on agricultural loans. where a lower interest rate by 1% leads to an increase in private agricultural investments by 0.824%. as it turns out that about 66.8% changes in private agricultural investments due to the interest rate on agricultural loans. and that both of the value of agricultural savings. and the price of dollar-pound exchange rate. the interest rate on agricultural loans explain about 67.2% of the changes in the private agricultural investments.

Using some of the criteria used to measure investment efficiency inefficient agricultural investments in the public sector throughout the years of the period (1995-2013). it turns out that the rate of the value of agricultural investment to GDP in the public sector agricultural more than the correct one in all the years of that period. and the yield on these investments has been better than in the public sector agricultural.

The Egyptian government has tried its procedures to encourage private investment and work to improve the investment climate in Egypt. This can be done through:

1- Creating management systems that deal flexibly and open with investors.
2- Restriction government intervention to ensure the feasibility of the project before its implementation. and follow-up after implementation to help investors to solve the problems they are facing.
3- Stabilize associated with investing and remove ambiguity and conflict. including legislation.

4- Government interest in directing investments towards infrastructure development. especially in new areas to encourage agricultural investment.

5- Interest in promoting investment opportunities in the agricultural sector. both internally and externally.

6-Strengthen specialized investment centers such as agricultural investment office of the Ministry of Agriculture to enable it to provide data and information on agricultural investment fields available.

7-Continuation of seminars and conferences for agricultural investment and solving problems of investors and introduce them to opportunities and areas of investment and the benefits of investment in Egypt. procedures and safeguards.

8-Strengthen the government's role in research and guidance. control and investment in infrastructure areas and in areas that are not accepted by the private investor and necessary for the establishment of investment projects.